



الجمهُورَةُ الْلَّبَنَانِيَّةُ
وزارَة الطَّاقَةِ وَالْمَاءِ
الوزير

جانب الأمانة العامة لمجلس الوزراء

٩/٨٧٦

٢٠٢٣ شوال ١٤٤٤

الموضوع: الخطة الوطنية للنهوض المستدام بقطاع الكهرباء في لبنان

المرجع: - البيان الوزاري لحكومة "معاً للإنقاذ"

- قرار مجلس الوزراء رقم ١١ تاريخ ٢٠٢١/٩/٢٩

- كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء رقم ٤٤٤/٤٤٤ م.ص. تاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٣

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع أعلاه،

ولما كانت حكومة "معاً للإنقاذ" قد التزمت، بحسب ما ورد في بيانها الوزاري، "بتأمين الكهرباء للمواطنين في أسرع وقت ممكن والعمل على تنويع مصادر الطاقة مع إعطاء الأولوية للغاز الطبيعي والطاقة المتجددة وإستكمال تنفيذ خطة قطاع الكهرباء والإصلاحات المتعلقة بها مع تحديها وإنشاء ما تحتاجه البلاد من معامل توليد الطاقة الكهربائية بمشاركة القطاع الخاص، وإستكمال مشروع إستدام الغاز الطبيعي عبر المنصات العائمة لتخزين وتغذية الغاز الطبيعي ."(FSRU)

وحيث إن وزارة الطاقة والمياه قد بدأت فور نيل الحكومة الثقة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بوضع قطاع الكهرباء على سكة التعافي عبر الخطوات التالية:

على صعيد التغذية والإنتاج

1. وضع اللمسات الأخيرة على خطة الإنتاج الأقل كلفةً مع مؤسسة كهرباء فرنسا والبنك الدولي.
2. إنهاء المرحلة الأخيرة من مناقصة تركيب ١٨٠ ميغاوات من مزارع الطاقة الشمسية على مساحة البلاد عبر التفاوض لاختيار ١٢ شركة خاصة بسعر ٥,٧ سنت للكيلووات-ساعة لمنطقة البقاع و ٦,٢٧ سنت للكيلووات-ساعة لبقية المناطق.
3. التوصل إلى اتفاق مع الشركات الثلاث التي أرسىت عليها مناقصة إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح بقدرة ٢٢٦ ميغاوات، تلتزم فيه بالإستمرار بتنفيذ المشروع والاستحصال منها على حق الدولة اللبنانية بإعادة التفاوض لتخفيض سعر الكيلووات-ساعة ساعة عند وصول المشروع إلى مرحلة الإغفال المالي (Financial Close).
4. إعداد مشروع الشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لإعادة تأهيل محطات الطاقة الكهرومائية القائمة وإضافة أكثر من ١٢٠ ميغاوات من القدرة الإنتاجية.
5. الانتهاء من إعداد مسودة اتفاقية تزويد لبنان بالغاز الطبيعي مع الحكومة المصرية ومسودة اتفاقية العبور مع الحكومة الأردنية ومسودة اتفاقية تبادل الغاز مع الحكومة السورية ومتابعة العمل على تنزيل العقبات المانعة لها.
6. التفاوض مع الحكومة الأردنية من أجل إستئجار الكهرباء المنتجة لديها إلى لبنان وصولاً إلى توقيع الاتفاقية في . ٢٠٢٢/١/٢٦

٧. التنسيق مع الحكومة السورية وتوقيع اتفاقية عبور الكهرباء الأردنية عبر أراضيها في ٢٦/١/٢٢.
٨. تلزم شركة TGS المصرية عقد إصلاح خط الغاز العربي في جزءه اللبناني وإعطاء أمر المباشرة بالأشغال.
٩. الإنفاق مع الحكومة العراقية على إمكانية تمديد اتفاقية تزويد لبنان بالغاز العراقي وتثبيت الكميات المستوردة كي لا تقل عن ٧٥٠٠ طن في الشهر وثبت مواعيد التسليم.
١٠. متابعة التنسيق والتواصل الدائم مع كافة الشركاء الدوليين وفي مقدمتهم البنك الدولي ومؤسساته من أجل المساعدة في عملية تمويل شراء الغاز والكهرباء وإقامة مشاريع الطاقة المتعددة بالإضافة إلى التعاون مع كهرباء فرنسا بغية الإسهام في الدراسات الفنية والتقنية المواكبة.
١١. الانتهاء من دراسة الضمانات البيئية والاجتماعية المتعلقة بمشروع تأهيل خط الغاز العربي، ونشرها على موقعي الوزارة والبنك الدولي الإلكترونيين وهي من شروط التمويل لمشروع استيراد الغاز الطبيعي من مصر.
١٢. الشروع بالأعمال التحضيرية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المكون الثاني من قرض البنك الدولي المتعلق بتركيب أنظمة الطاقة الشمسية لتغذية محطات ضخ مياه الشفة التابعة لمؤسسات المياه وتأهيل محطة حراش - جعيتا الكهرومائية.

على صعيد النقل والتوزيع

١. إطلاق القاوض عبر مجلس الإنماء والإعمار للإستفادة من قرض الصندوق العربي لتأهيل مركز التحكم الوطني والمبنى الرئيسي لمؤسسة كهرباء لبنان الذين تدمرًا بالكامل جراء انفجار مرفأ بيروت.
٢. الانتهاء من تحضير إطار عمل جديد بين مؤسسة كهرباء لبنان وشركات مقدمي خدمات التوزيع لتوسيع وتحديد أطر وأدوات عملهم لخفض الهدر غير الفني وزيادة الإنتاجية.
٣. الانتهاء من تحضير دفتر شروط تأهيل محطة التحويل الرئيسية في الأشرفية بالتعاون مع مؤسسة كهرباء فرنسا والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD).

على الصعيد العالمي

١. إطلاق عملية إستدراج العروض لإجراء التدقيق المالي في مؤسسة كهرباء لبنان وهي من شروط التمويل لمشروع استيراد الغاز الطبيعي من مصر.
٢. إطلاق عملية إستدرج العروض للتعاقد مع إستشاري بغية تصميم آلية تسديد المستحقات النقدية (Cash Waterfall Mechanism) وهي من شروط التمويل لمشروع استيراد الغاز الطبيعي من مصر.
٣. الحصول على موافقة وزارة المالية والمصرف المركزي على تحويل عائدات مؤسسة كهرباء لبنان المحصلة بالليرة اللبنانية إلى الدولار بإعتماد منصة صيرفة لتحديد سعر الصرف لدى سداد مستحقاتها بالعملة الأجنبية وهي من شروط التمويل لمشروع استيراد الغاز الطبيعي من مصر.
٤. البدء بتحضير دفتر الشروط لتعيين استشاري لتقديم الدعم التقني للمصلحة المالية في مؤسسة كهرباء لبنان بالتعاون مع البنك الدولي.
٥. الانتهاء من إعداد آلية تعزيز الائتمان للتلزمات الخاصة بمزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بدعم من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) وهي من الشروط المطلوبة لتأمين التمويل المستقبلي وبشروط أفضل.
٦. على الصعيد المؤسساتي والتشريعي والتنظيمي
٧. الحصول من هيئة التشريع والإستشارات ومن ديوان المحاسبة على الإستشارات القانونية المتعلقة بإضافة بعض الصالحيات والأنشطة لمقدمي خدمات التوزيع خلال فترة تمديد العقد، بناءً على القانونين ١٦٠ و ١٨٥، بدون أي كلفة إضافية.

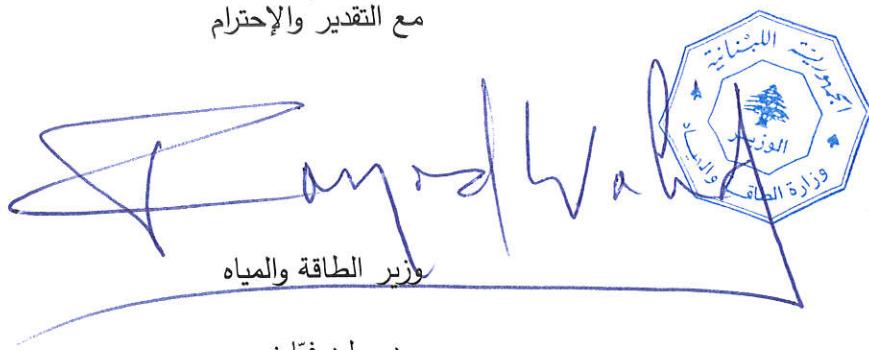
٨. الانتهاء من إعداد مشروع قانون "إنتاج الطاقة المتتجدد الموزعة" ومشروع قانون "حفظ الطاقة" ورفعهما إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليهما في كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٢ تمهيداً لإرسالهما إلى مجلس النواب لإقرارهما.
٩. إعداد خطة وطنية وإصدار آلية مسهلة لعملية تركيب أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية على أسطح المباني، أسفرت عن تركيب ما يزيد عن ١٠٠ ميغawatts في جميع المناطق اللبنانية خلال عام ٢٠٢١ فقط. وما زالت نسبة تركيب الأنظمة الجديدة في ازدياد مطرد خلال عام ٢٠٢٢.

لذلك،

وإستكمالاً للدراسات والخطط التي إعتمدت وحدّثت من قبل الحكومات التي تعاقبت منذ العام ٢٠١٠ ولغاية الحكومة السابقة، وبعد الأخذ بعين الإعتبار والتأكد من أن التعديلات المذكورة في كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء رقم ٤٤/م.ص. الموجه اليها بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٣ والمتضمن ملاحظات السيد رئيس مجلس الوزراء وأعضاء اللجنة الوزارية، مدرجة في متن الخطة،

نرفق بريطاً، نسخةً عن "الخطة الوطنية للنهوض المستدام بقطاع الكهرباء في لبنان" التي أعدتها وزارة الطاقة والمياه بالتعاون مع مؤسسة كهرباء لبنان والشركاء الدوليين، ونأمل من جانبكم عرضها على مقام مجلس الوزراء ليصار الى درسها والموافقة على مضمونها خلال الجلسة المخصصة لمناقشتها، وذلك بأقرب وقت ممكن، لما لهذا الإجراء من إنعكاسات إيجابية على قطاع الطاقة وعلى حياة اللبنانيين.

مع التقدير والإحترام



وزير الطاقة والمياه

د. وليد فياض

مرفق بريطاً: - نسخة عن السياسة الوطنية للنمو المستدام في قطاع الكهرباء في لبنان